



مقررات لجنة بازل (I. II): قراءة لمختلف الجوانب الأساسية

الأستاذ : العسالي جمال جامعة الجلفة

الملخص:

تتعلق الفكرة الأساسية لهذه الورقة البحثية من محاولة دراسة مختلف الجوانب الأساسية لمقررات لجنة بازل (I. II)، وكذا معرفة الدور الفعال التي أصبحت تلعبه في الحياة المصرفية من خلال فرض رقابة على كافة المصارف في مختلف الدول ومساعدة الأجهزة الرقابية على القيام بمهمتها بسهولة في ظل ارتفاع المخاطر، وزيادة حدة المنافسة بين المصارف وخاصة في الدول المتقدمة من أجل ضمان الاستقرار المصرفي العالمي.

Abstract:

The main idea of this paper is to attempt to study the different key sides of Basel Committee (I. II), and to recognise the overriding role that it plays in the banking life throughout ensuring all banks in different countries and enhancing the surveillance means on fulfilling their duties easily in the light of the rise of risks, the increase of rivalry between banks especially in the developed countries to ensure the world banking stability.

مقدمة:

تواجه البنوك العديد من المخاطر عند ممارستها لأنشطتها البنكية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم هذه البنوك وانتشارها الجغرافي ودرجة التطور في أنشطتها، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض واشتداد حدة المنافسة، هذا ما أدى بمسيري البنوك باهتمام بالأساليب والطرق التي تمكنهم من تجاوز والتغلب على هذه الآثار السلبية.

ومن أهم ما تم التوصل إليه في هذا الجانب وضع معايير دولية للرقابة البنكية لحماية البنوك من خطر الإفلاس وهو ما تجسد في اتفاقية بازل I وبازل II، التي جاءت لتحسين مفهوم ونوعية الرقابة البنكية عالميا والوصول إلى فهم مشترك لهذه الرقابة بين مختلف الدول العالم، مع العلم إن اللجنة لا تملك أي سلطة رقابية وليس لقراراتها الصفة القانونية.

تعمل لجنة بازل على تصميم معايير وإرشادات في مجال الرقابة البنكية للاستفادة منها وتشجع اللجنة على استخدام أساليب ومعايير موحدة دون المساس بخصوصية الدول التي ترغب في تطبيق مثل هذه المعايير.

لتبسيط الضوء على هذا الموضوع ومعالجة مختلف جوانبه سوف نتناوله من خلال ثلاثة محاور

أساسية وهي:



المحور الأول: معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال ل عام 1988 (بازل I).

المحور الثاني: الإطار الجديد لمعايير كفاية رأس المال (بازل II).

المحور الثالث: الدعائم الثلاث للإطار الجديد المقترح (بازل II).

المحور الأول: معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال ل عام 1988 (بازل I)

تعتبر اتفاقية بازل 1 محصلة من العمل والتشاور ما بين مجموعة من الدول، حول أنجع الوسائل التي تحفظ البنوك من الإفلاس وتحميها من المخاطر، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية اكتست طابعا عالميا في يوليو 1988، تضم هذه الاتفاقية بين طيتها مجموعة من مبادئ الرقابة البنكية حيث تم تحديد كيفية حساب نسبة كفاية راش المال ونوعية المخاطر التي تأخذ بعين الاعتبار.

أولا: لجنة بازل I وأهدافها الرئيسية

1- نشأة وتطور اتفاقية بازل I

يعتبر موضوع كفاية رأس المال البنكي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي إطار سعي الجهاز البنكي في معظم دول العالم إلى تطوير التنافسية في مجال المعاملات المالية، وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر¹

التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية، وفي ظل تصاعد المخاطر البنكية، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة البنكية².

حاول بعض الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكر، وبأشكال مختلفة، وأول المعايير المستخدمة في هذا المجال كان نسبة رأس المال البنك إلى إجمالي الودائع، وذلك منذ سنة 1914م، وقد حددت هذه النسبة بـ 10% عالميا، أي أن تكون الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، وساد هذا المعيار إلى سنة 1942م، حيث تخلت عنه المصارف خاصة الأمريكية منها.

تطور الأمر بعد ذلك إلى استخدام مؤشر رأس المال إلى إجمالي القروض والاستثمارات، باستثناء بعض الأصول كالنقدية في الصندوق والأوراق المالية الحكومية، والقروض المضمونة من الحكومة على اعتبار أن هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للبنك. وقد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948م.³

وفي ظل تصاعد أزمة المخاطر العالمية بدأ في ظل تصاعد أزمة المخاطر العالمية بدأ البحث عن آليات وأسس مشتركة لمواجهةها، و إيجاد قواعد و أسس مشتركة بين المصارف المركزية في



دول العالم المختلفة، من أجل التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للأنظمة البنكية و الممارسات الرقابية من مجموعة الدول العشر الصناعية¹ (G-10) في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات في سويسرا Bank of International Settlement².

وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازداد حجم الديون المشكوك في تحصيلها، التي منحتها المصارف الدولية وتعثر بعض هذه المصارف أقرت لجنة بازل عام 1988م معيارا موحدا لكفاية رأس المال والذي عرف باتفاقية بازل 1، ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط البنكي كمعيار دوليا أو عالميا للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك³.

وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى أصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ8% و أوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992م، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءا من 1990م، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها كوك "COOKE"⁴. الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة لذلك سميت النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة كوك ويسمىها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوربي RSE⁵.

2- أهداف بازل

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق أهداف رئيسية تتلخص في:⁶

- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال وتحقيق عدالة تنافسية بين البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة.
- تحقيق الاستقرار في النظام البنكي العالمي من خلال التخفيض من حجم المديونية.
- التقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة ومخاطر الدول، مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف¹.



ثانيا: العناصر الأساسية المكونة لرأس المال

1- مكونات رأس المال

وفقا للاتفاقية الجديدة أصبح رأس المال يتكون من مجموعتين:²

المجموعة الأولى: رأس المال الأساسي (الشريحة 1) ويتكون من :

1- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية): حقوق المساهمين الدائمة وتضم (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة غير تراكمية الأرباح).

2- الاحتياطات المعلنة :

وهي تلك الاحتياطات التي تنشأ من (الأرباح المحتجزة أو أرباح علاوات الأسهم) مثل الاحتياطات القانونية والاختيارية.

يستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة، أو ما يسميها البعض القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.³

3- يشمل رأس المال الأساسي أيضا على ما يسمى **بحصة الأقلية** في رؤوس أموال الشركات التابعة (التي تزيد الملكية فيها عن 50%) والموحدة ميزانيتها، وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة.

ويتبين من مما سبق في مكونات الشريحة الأولى أنها تتصف بالآتي:⁴

- ليس لها موعد للاستحقاق وغير قابلة للتحويل أو الإلغاء إلا بموافقة المصدر.
- لها درجة متأخرة من الأولوية في توزيع الأرباح وفي حالات التصفية .
- لا تفرض التزاما إجباريا لتسديد عائد أو فائدة.

المجموعة الثانية : رأس المال المساند(الشريحة 2) ويتكون من :

1- **الاحتياطات غير المعلنة:** تتكون من ذلك الجزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة بما يعني أنها تتمتع بالنوعية والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن كما يجب ألا يكون هذا الاحتياطي للاستقطاب منه أي مخصصات أو لمواجهة خسائر أية التزامات، بل يجب أن يكون متاحا لمواجهة أي خسائر غير متوقعة في المستقبل.⁵

2- **احتياطات إعادة تقييم الموجودات:** الموجودات الثابتة و الأوراق المالية طويلة الأجل

3- **المخصصات العامة :** تنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل وليست ظاهرة الآن، على ألا تكون مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها .



- 4- الأدوات التي تحمل صفات هجينة بين أدوات الدين وحقوق الملكية: وهي مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن ماحية الثانية ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حامله إلا بموافقة السلطات الرقابية
- 5- الدين طويل الآجال من الدرجة الثانية: وهو يشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية، التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات، و الأسهم الممتازة ذات الآجال المحدودة والقابلة للاستعادة. ولا بد هنا استهلاكها من خلال خصم متراكم قدره 20% سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة.
- يصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:¹

إجمالي رأس المال (شريحة أولى + شريحة ثانية)

≤ 8%

مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر

الحدود والقيود المحددة للشريحتين:

- يكون مجموع رأس المال المساند محدد بحد أقصى قدره 100% من مجموع مكونات رأس المال الأساسي.
- الحد الأقصى لمجموع الديون طويلة الآجال من الدرجة الثانية هو 50% من مجموع مكونات رأس المال الأساسي
- تخضع احتياطات إعادة تقييم الأصول التي تأخذ شكل أرباح كامنة ولكن غير محققة في الأوراق المالية إلى خصم قدره 55%².
- عندما تتضمن المخصصات العامة والاحتياطيات العامة لخسائر القروض مبالغاً تعكس تقييماً أقل لبعض الموجودات، أو الخسائر كامنة ولكن غير مشخصة كما هو معروض في الميزانية العمومية، فإن مقدار هذه المخصصات أو الاحتياطيات ستكون محددة بحد أقصى 1.25% من الموجودات الخطرة.³



أضافت لجنة بازل سنة 1996م معايير جديدة لاتفاقها، والتي طالبت فيه المصارف بالاحتفاظ برأس مال لتغطية جزء من مخاطر السوق ليبدأ العمل به اعتبار من نهاية عام 1997، فإن هذه الشريحة³(ديون مساندة ذات الأجل القصير لتغطية مخاطر السوق) تتكون من القروض المساندة بعد موافقة السلطات الرقابية ضمن الشروط التالية:¹

- غير مضمونة ومدفوعة بالكامل
- تاريخ الاستحقاق عند إصدارها لا يقلعن سنتين.
- لا يتم تسديدها إلا بموافقة السلطات الرقابية (قد يؤدي هذه التسديد إلى انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى لكفاية رأس المال).
- الحد الأعلى لقيمة هذه الشريحة هو 250% من الشريحة الأولى لرأس مال البنك والتي تخصص لتغطية مخاطر السوق.

وبالتالي تكون القاعدة المستخدمة في ظل إضافة المخاطر السوقية هي:²

إجمالي رأس المال (شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)

≤ 8%

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + مقياس المخاطر السوقية × 12.5

2- كيفية قياس كفاية رأس المال (الملاءة البنكية)

قامت طريقة قياس معدل رأس المال، على أساس إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة، يتم تطبيقه على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية العمومية للبنوك، وقد استندت طريقة القياس على المخاطر الائتمانية للطرف الآخر الملتمزم أو المقرض، وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطر بالأوزان كتالي: (0%، 10%، 20%، 50%، 100%). حسب الأنواع المختلفة من الأصول.

ومن ناحية أخرى يتم التمييز بين مخاطر التحويل للدول من خلال التمييز بين المطلوبات من القطاع العام المحلي الذي يطبق عليه أوزان منخفضة، والمطلوبات التي تعبر حدود الدول إلى قطاع العام الأجنبي حيث تطبق عليه نسبة موحدة وهي 100%، كما أن المطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية تخضع لنسبة 100%.

و لإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة، فقد تركت لجنة بازل الحرية للسلطة الرقابية، في تحديد بعض أوزان المخاطرة، كما تركت للسلطات الرقابية المحلية، في



تحديد بعض أوزان المخاطر الائتمانية، مثل مخاطر سعر الصرف الأجنبي ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

وتظهر أوزان المخاطر حسب أنواع الأصول أو الموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك على النحو التالي :

جدول رقم(1): أوزان المخاطر حسب أنواع الأصول أو الموجودات داخل الميزانية العمومية

للبنك

الموجودات	درجة المخاطرة
النقدية والمطلوبات من الحكومة والبنك المركزي مقومة بالعملة الوطنية، والمطلوبات من حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبنوكها المركزية، والمطلوبات بضمانات نقدية أو أوراق مالية لحكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أو مضمونة من قبلها.	صفر %
المطلوبات من قبل مؤسسات القطاع العام المحلي باستثناء الحكومة، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.	10%
المطلوبات من بنوك التنمية عابرة القارات مثل البنك الدولي، والمطلوبات من البنوك المسجلة في دول OECD و القروض المضمونة من قبلها والمطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD والقروض المضمونة من قبلها.	20%
القروض المضمونة بالكامل برهانات على العقارات السكنية المشغولة من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر المطلوبات من القطاع الخاص، والمطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OECD والمطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OECD، المباني والآلات والعقارات، وأدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى.	50%
المطلوبات من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر المطلوبات من القطاع الخاص، والمطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OECD والمطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OECD، المباني والآلات والعقارات، وأدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى.	100%

المصدر: احمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص:116

يحتسب رأس المال المطلوب لحماية الأصول داخل الميزانية، بوضع جميع الأصول وفق فئة المخاطر الخاصة بكل منها ومن ثم تحتسب الأصول المرجحة حسب درجة المخاطر في كل مجموعة، وهذا ه الخطوة الأولى للوصول إلى رأس المال المطلوب

فمثلا في فئة مخاطر 0% أصول خالية تماما من احتمالات ألا يتم استردادها، و هذه المجموعة من الأصول لا تحتاج أي رأس مال لحمايتها .



أما الأصول في فئة المخاطرة 100%، فهي على درجة كبيرة من المخاطر وتحتاج جميعها إلى 8% من إجمالي رأس المال.

وان كان مجموع الأصول من هذه الفئة 100 مليون دولار فأقل ما لا هو مطلوب 8 مليون دولار (100 مليون × 8%) كراس مال إجمالي لحماية الأصول في هذه الفئة.

والخطوة الثانية يتم تجميع رأس المال المطلوب لكل الأصول حسب تقسيمها على فئات المخاطر، للوصول إلى أدنى متطلبات رأس المال لحماية الأصول داخل الميزانية.

وبالنسبة لما تتعرض له المصارف من مخاطر مرتبطة بأصول خارج ميزانيتها، من غير مشتقات المالية، فقد تم وضع نظام لتحويل مخاطر تلك الأصول إلى مخاطر الائتمانية المكافئة، وذلك من خلال ضرب قيمتها الرسمية بمعامل تحويل الائتمان، بعد ذلك يتم تصنيف هذه القيمة المعادلة وفقا لأنواع المخاطر التي تم تصنيف البنود داخل الميزانية وفقا لها، وباستخدام هذه الموجهات، فإن التعرض للمخاطر من أصول خارج الميزانية يتحول إلى ما يقابله من مخاطر لأصول داخل الميزانية.¹

3- تصنيف الدول من حيث أوزان المخاطر الائتمانية

تم تصنيف دول العالم في ضوء تقرير لجنة بازل إلى مجموعتين، وكان التصنيف على النحو الآتي:²

المجموعة الأولى :

وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم فرعين هما :

أ- الدول الأعضاء في لجنة بازل (مجموعة العشرة G-10).

ب- الدول التي عقدت ترتيبات اراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي IMF وهي:

استراليا، النمسا، الدنمارك، فلندا، اليونان، أيسلندا، إيرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، السعودية، تركيا.

وتضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ودول ذات ترتيبات خاصة مع الصندوق النقد الدولي.

المجموعة الثانية:

وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى، وتضم جميع الدول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا

المحور الثاني: الإطار الجديد لمعايير كفاية رأس المال (بازل II)



إن تركيز اتفاقية بازل 1 فقط على مخاطر الائتمان، جعلها عرضة لانتقاد شديد الأمر الذي استوجب إعادة النظر فيها على مراحل انطلاقا من سنة 1999 إلى غاية 2006، وقد جاءت هذه الاتفاقية التي سميت (بازل 2)، بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك.

أولا: ملامح اتفاقية بازل II

في عام 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة البنكية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية عام 1988، وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معاملة المخاطرة في ميزانيات المصارف.

وفي يناير 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديد أو تفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملاءة البنكية، وجاء الإطار الجديد ليعزز متطلبات الحد الأدنى لرأس المال من خلال عرض القواعد اللازمة للمصارف لتقدير متانة رأس المال، ويوفر مدخلا شاملا لإدارة المخاطر، وتدعيم انضباط السوق من خلال تحسين الشفافية في إعداد التقارير المالية من قبل المصارف، وهذا الإطار سوف يؤدي إلى تدعيم أمان وسلامة المصارف، وتقوية النظام المالي العالمي.¹

ويعتبر اتفاق بازل 2 أكثر تعقيدا من اتفاق بازل 1 وذلك لأسباب متعددة احد هذه الأسباب هو أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها يعتبر أمر معقدا، وسبب آخر هو أن موجودات التطوير والتعديلات التي نتجت عن اتفاق بازل 2 أصبحت لها أهداف متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر البنكية.
- الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ويجب أن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، حيث أنهم يشاركون البنك المخاطر التي يتعرض لها.

ثانيا :أوجه الاختلاف بين بازل I واتفاقية بازل II

يمكن حصر الاختلافات بين بازل 1 وبازل 2 في النقاط الثلاث الرئيسية التالية:

- 1- الاختلاف الخاص بحساب متطلبات كفاية رأس المال، وهي كالتالي:³



- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغيرا جذريا
- إضافة نوع جديد من المخاطر، هي المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.
- إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية، وتحديد متطلبات رأس المال وهذه الطرق هي: المدخل المعياري، والمدخل الأساسي والمتقدم المستند للتصنيف الداخلي للمخاطر.
- يدعم تطبيق اتفاق بازل 2 تحقيق رأس المال الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال المعدلة بالمخاطر.
- 2- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع البنكي أو ببنك محدد)، ومراجعة أساليب إدارة وقياس المخاطر لدى المصارف.

- 3- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق، وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال، وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، وأساليب في إدارتها وقياسها، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

المحور الثالث: الدعام الثلاث للإطار الجديد المقترح (بازل II)

تقوم اتفاقية بازل الجديدة (بازل II) على ثلاث ركائز (pillars) رئيسية هي:

أولا: الحدود الدنيا لرأس المال Minimum Capital Requirement

يعرض هذا الجزء الإطار المعدل لكيفية حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازمة للمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية.

1- مخاطر الائتمان Credit exposure :

تعتبر مخاطر الائتمان المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه البنوك على المستوى العالمي، والتي تقود إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين وسوء إدارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك.

وتعرف مخاطر الائتمان¹ بأنها خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله وتعتبر القروض أهم مصادر المخاطر الائتمان بالإضافة إلى مصادر أخرى* مما يؤدي إلى خسائر للبنك تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة، والمصارف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة.



ونتيجة لذلك فإن إدارة المخاطر الائتمان تتطلب إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات أمنة، لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة¹ بالإضافة إلى تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان والمحافظة على مستويات كفاية رأس المال قامت لجنة بازل في سبتمبر 2000 بإصدار وثيقة تتعلق بمبادئ وأسس إدارة المخاطر، وذلك بهدف تشجيع المراقبين البنكيين على المستوى الدولي على تعزيز الممارسات السليمة لإدارة

مخاطر الائتمان. وقد بينت الوثيقة أهم مجالات الممارسات السليمة لإدارة المخاطر ومن أهمها:

- المحافظة على صحة القيام بعملية منح الائتمان
- العمل على توفير بيئة مناسبة للقيام بإدارة مخاطر الائتمان
- المحافظة على عملية القياس والرقابة لعملية منح الائتمان
- ضرورة التحقق من كفاية عملية الرقابة.

أما بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان، فإن بازل1 استخدمت مقياس واحد يناسب كل البنوك دون تمييز في أوزان المخاطر المحددة الأمر الذي دفع إلى استبداله بمنهجيتين لقياس رأس المال في بازل2 وهي:

أ- المنهج المعياري أو النمطي: Standardized Approach

تعتبر هذه الطريقة المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال وتستخدمها البنوك التي تمارس أنشطة غير معقدة، وتتضمن تصنيفاً أدق للمخاطر، كما تتضمن توسيع إطار الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية وذلك ضمن وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية المرتبطة بها

هذا وقد أعطى الإطار الجديد أوزاناً للمخاطر بشكل تصنيفات مستقلة ومنفحة، ويقوم بإعدادها مؤسسة تقييم ائتماني تعتمد الأسس في الموضوعية في عملية التقييم، مثل وكالات التصنيف الائتماني الملزمة بالمعايير الصارمة حيث يكون لها دور مهم في حصول الدول على الائتمان من الأسواق الخارجية وكذلك في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر .

كما أنها تساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها من قروض سيادية والتزامات على البنوك الأخرى، وشركات وقروض الأفراد، والقروض العقارية لأغراض سكنية والقروض العقارية لأغراض تجارية، وبالتالي فإن لهذه الفئات وزن مخاطر معين، ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل

*- مخاطر الظروف العامة: والمتعلقة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية.

- مخاطر العمل: والمتعلقة بالسمعة الائتمانية والملاءة المالية للعمل.

- مخاطر تتعلق بأخطاء البنك: والخاصة بمدى كفاءة إدارة الائتمان في متابعة الائتمان الممنوح للعميل والتحقق من قيام العميل بشروط منح الائتمان، ويمكن اعتبار تساهل البنك في حجز ودائع العميل، أو قيام العميل بسحب الودائع الموضوعة كضمانة للتسهيلات الائتمانية من أبرز هذه المخاطر.



ائتماني على التصنيف الائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض، وهناك العديد من وكالات التصنيف ذات الشهرة العالمية مثل S&P، Mood's & fitch إضافة إلى مؤسسات تقييم المخاطر السيادية والمالية والاقتصادية، ودرجة الحرية الاقتصادية وفقا لمؤشرات محددة¹.

ولتوضيح ترجيح الأصول وفقا للطريقة المعيارية، تبين بنود هذه التصنيفات في الجدول التالي:

التصنيف	AAA TO AA-	A TO A-	BBB TO BBB-	BB TO B-	اقل من B-	غير مصنف (UNRATED)
الحكومات	%0	%20	%50	%100	%150	%100
المؤسسات العامة	إذا لم يكن الإقراض بضمان الحكومة المركزية، تعالج وفق الآلية المعدة للمصارف وفق حالة استخدام الخيار الثاني لمعالجة مخاطر إقراض المصارف يستخدم الشق الأول فقط والذي يطبق دون استخدام المعاملة التفصيلية للمطالبات قصيرة الأجل					
بنوك التنمية الدولية	تعالج وفقا للشق الأول من الخيار الثاني لمعالجة مخاطر إقراض المصارف					
شركات الأوراق المالية	تعامل بنفس طريقة معاملة المصارف إذا كانت خاضعة لرقابة المصارف وتقرض عليها متطلبات كفاية رأس المال و الا يستخدم لها الأوزان المخصصة للشركات					

التصنيف	AAA TO AA-	A TO A-	BBB TO BBB-	BB TO B-	اقل من B-	غير مصنف (UNRATED)
المصارف (الخيار الأول) تصنيف الدولة	%20	%50	%100	%100	%150	%100
المصارف (الخيار الثاني) الإقراض لأكثر من 3 أشهر	%20	%50	%50	%100	%150	%50
المصارف (الخيار الثالث) أقل من 3 أشهر	%20	%20	%20	%50	%150	%20

التصنيف (المطالبات)	AAA TO AA-	A TO A-	BBB TO BBB-	BB TO B-	اقل من B-	غير مصنف (UNRATED)
شركات المساهمة العامة	%20	%50	%100	%150	%100	%100
محفظة التجزئة القانونية	حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة نسبة 75%					



مطالبات مضمونة بعقارات سكنية	يكون وزن المخاطر ما نسبته 35% للقروض بالكامل برهن عقاري سكني، إذا كان المقترض هو الذي يشغله أو كان مؤجرا، وقد يطلب المراقبون من المصارف أن يزيدوا من تلك الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الأحوال.
مطالبات مضمونة بعقارات تجارية	100% باستثناء الدول المتقدمة، وبعد موافقة البنك المركزي يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري المضمون برهن مرتفع القيمة.
القروض المتأخرة الأصول الائتمانية	150% وزن مخاطر إذا كانت المخصصات المحددة اقل من 20% من رصيد الدين القائم. 100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين القائم. 100% عندما تكون المخصصات لا تقل عن 50% من رصيد الدين العام، يمكن خفضها إلى 50% بعد موافقة المراقب.
الأخرى	100% الوزن النمطي لمخاطر.

المصدر: صادق مدحت، أدوات وتقنيات بنكية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001،

ص 127

ولتطبيق العمل وفق المنهج المعياري في تقدير المخاطر بناء على تصنيفات أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر، فإنه يتم توضيح الآتي:

في حالة كون الطرف الآخر (المقترض) جهة سيادية، وقدم لها البنك تمويلا قدره 100 مليون دولار وهي مصنفة في مرتبة AAA TO AA- فإنه يتم التعامل مع هذا التمويل باعتباره خال من مخاطر العجز عن السداد، وبالتالي لن يطلب من البنك مقدم التمويل أي رأس مال مقابل ذلك .
ولكن إذا كان تصنيف هذه الجهة السيادية في مرتبة BB TO B-، فإن التمويل يتطلب حماية رأس المال بنسبة 100%، (8% من الأصل) أي 8 مليون دولار كرأس مال مقابل المخاطر المرتبطة بذلك الأصل.

أما في حال جاء تصنيف الطرف الآخر (الحكومة) عند مستوى تصنيف B- ومن أجل احتساب متطلبات رأس المال فإن الأصل الناشئ ببلغ 100 مليون دولار سيعامل على أنه 150 مليون دولار ويحتاج في المقابل إلى متطلبات رأس مال من 150 مليون دولار لمقابلة مخاطره.

وفي حالة الطرف الآخر (المقترض) هو احدي الشركات وحصلت على تمويل من بنك قدره 100 مليون دولار، وكانت تصنف في مرتبة AAA TO AA- فإنها تستلزم وزن مخاطر مرجح بنسبة 20% بالتالي سيؤدي إلى متطلبات رأس مال بنسبة 1.6% بمعنى أنه إذا كان وزن المخاطر مثلا 100% يقابله في الجهة المقابلة على الفور بشكل مترجم مبلغ في رأس المال يعادل 8% فإنه

مقررات لجنة بازل (I. II): قراءة لمختلف الجوانب الأساسية

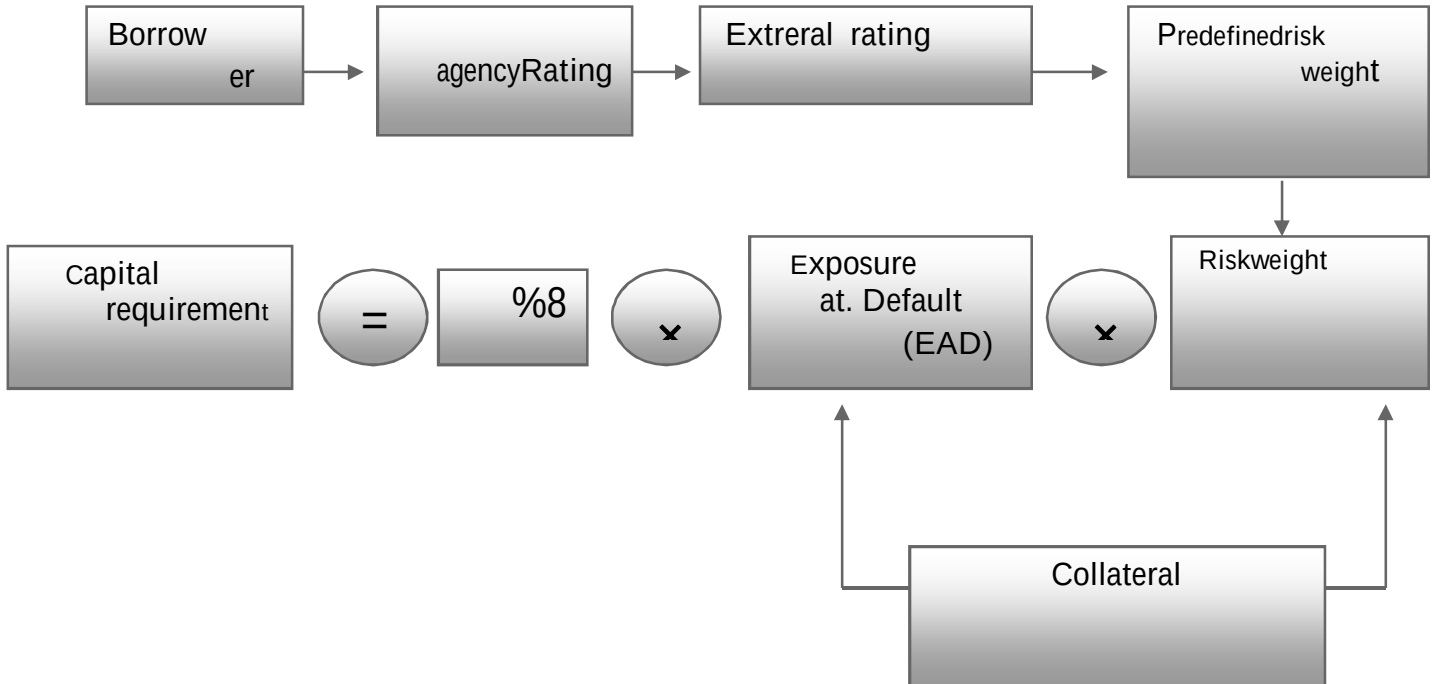


وبنفس الطريقة إذا كان وزن المخاطر 20% فإننا نحتاج إلى مبلغ في رأس المال ما يعادل $1.6\% = 8 \times 20 / 100$.

وكذا لا يجوز مطالبة أي بنك غير مصنف ائتمانيا بتطبيق وزنا للمخاطر يقل عن الوزن الذي يطبق على الدولة التي أنشئ فيها هذا البنك، ما يتوجب على السلطات الرقابية زيادة الوزن النمطي للمخاطر.

ومنه تكون عملية احتساب متطلبات رأس المال كما في الشكل:

شكل: كيفية احتساب متطلبات رأس المال



Source :Christl&Pribil ,Guidelines on Bank Wide Risk Management:Internal Capital adequacy Assessment Process,Oesterreichischen Nationalbank ,2006,p:38

ب- المنهج المعتمد على أساس القياس الداخلي:

أوجدت لجنة بازل أسلوبان يتم من خلالهما حساب متطلبات رأس المال وفق منهجية التصنيف الداخلي هما:¹

- الأسلوب الأساسي
- الأسلوب المتقدم



ب1- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي:

نشأ هذا الأسلوب بناء على التطور الكبير في نماذج قياس مخاطر الائتمان خلال العشر سنوات الأخيرة، وهو أسلوب يخول للبنوك تقدير الملاءة المالية للعميل المقترض ضمن معايير معينة، حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يركز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال .

حيث يمكن للبنوك التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح، أن تتال موافقة السلطات الرقابية من أجل قياس مخاطر الائتمان والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال لتعرض معين *givenexposure*، وهذا يجعل متطلبات المال أكثر توافقاً مع درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك.

فالبنوك التي تملك محفظة ائتمانية ذات جودة عالية تتعرض لمخاطر أقل وتحتاج لرأس مال أقل والعكس في حالة احتفاظها بمحفظة ائتمانية منخفضة الجودة، مما يعطي البنوك حافزاً لتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر وتتضمن مكونات المخاطر من:¹

- قياس احتمال التعثر عن الدفع (PD) Probabilty of Deault:

يقيس احتمال تعثر العميل عن السداد ما عليه من التزامات مالية تجاه البنك وتقوم مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية بإعطاء معلومات مهمة عن احتمال أن يعجز المقترضون عن الوفاء بالتزاماتهم. وكلما كان التصنيف جيداً للعميل كلما قلت احتمالات التعثر عن السداد ويرتبط التصنيف المنخفض دائماً بمعدلات الفشل المرتفعة هذا يعني أن احتمالية عدم السداد للائتمان يعتمد على جودة التصنيف الائتماني للعميل .

ويتعين أن يقوم المشرفون من البنوك المركزية احتساب احتمالات التعثر من طرف المتعاملين من كل بنك، وذلك للتأكد من صحة المعلومات المتوفرة من البنوك.

- الخسارة عند حدوث التعثر (LGD) LossgivenDeault :

هي قياس قيمة الخسارة في المحفظة الاستثمارية التي تصاحب حدوث التعثر بينما يكون احتمال العجز عن السداد خاصاً بمقترض محدد فخسارة العجز عن السداد تكون خاصة بتسهيل ائتماني محدد، وتتأثر قيمة هذه الخسارة المتوقعة بالمعالجات التي قد تستخدم لتخفيف خسارة الائتمان².

- التعرض عن التعثر (EAD):

وهي تحديد القيمة التقديرية للتوظيفات المعرضة للمخاطر، ويتم حسابها وفقاً بنود داخل الميزانية والبنود خارج الميزانية، وقيمة التعرض يرتبط بكل تمويل على حدى فإن كان التسهيل المقدم 100



دولار، تستغل خلال فترة سنتين ويتم سحبها في أربعة أقساط متساوية، ثم حدث التعثر في نهاية السنة الأولى، تكون قيمة التعرض للخسائر 50 دولار.

- آجال التسهيلات الائتمانية (Maturity Effective):

تمثل آجال الاستحقاق للتسهيلات الائتمانية محددًا مهمًا لمخاطر الائتمان فالتمويل طويل الآجال ينطوي على احتمال أكبر للتعثر ويطلب من البنوك تقديم معلومات كاملة عن آجال التسهيلات الائتمانية التي قدمتها.

وعليه فإن المنهج الأساسي يعتمد على قيام البنوك بشكل عام بالعمل على تقديم تقديراتها لاحتمالات التعثر أو العجز عن السداد، من أجل قياس مخاطر الائتمان وترك باقي المخاطر لتقديرها من قبل السلطات الرقابية المسؤولة.

ب2- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:

وهو الأسلوب الذي تعتمد البنوك لنفسها في حساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد، والتعرض عند التعثر وآجال التسهيلات الائتمانية

وذلك بهدف تحديد المتطلبات الخاصة برأس المال والتي تشمل على ثلاثة عناصر فعالة هي:

- مكونات المخاطر: وهي تقديرات تحدد مخاطر الائتمان تقوم بإعدادها البنوك.

- أوزان المخاطر: وهي أداة يتم خلالها العمل على تحويل مكونات المخاطر إلى أصول

مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحدد رأس المال واحتياجاته.

- تحديد المعايير الدنيا لرأس المال والمتعلقة بإتاحة المجال لعمل البنك ضمن أسلوب

التصنيف الداخلي للمخاطر والمتعلقة بفئات الأصول.

2- مخاطر السوق MarketRisk:

تعتبر مخاطر السوق المخاطر التي تعرض البنوك إلى خسائر ناشئة عن تقلبات أسعار صرف العملات ومعدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية والسلع وعوامل السوق الأخرى.

وبالنسبة لتقسيم لجنة بازل لمخاطر السوق، فقد وضعت ثلاث محاور رئيسية لمخاطر السوق

متمثلة في :

- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

وهي المخاطر التي تتجم عن التعامل بالعملات الأجنبية، وكذا حدوث تذبذبات في أسعار

العملات.

- مخاطر أسعار الفائدة:



وهي المخاطر التي تنجم عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد تكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله

• مخاطر تقلبات الأسعار:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق وتنشأ نتيجة التذبذبات في أسواق السندات والأسهم والبضائع، والتي قد تسبب في حدوث خسائر مالية للبنك.

3- مخاطر التشغيل: OperationRisk

بما أن الخطر الأساسي للبنوك يتمثل بمخاطر الائتمان، فإن اتفاقية بازل حددت متطلبات رأس المال من حيث مخاطر الائتمان، وفي عام 1996 تم فصل الانكشاف لمخاطر السوق، وفرض مبالغ مستقلة لها في رأس المال.¹

وقد جرت عدة محاولات لوضع نظام يشمل حساسية أكبر تجاه مخاطر الائتمان، من خلال تحديد مبالغ معادلة في رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل والتي عرفت لجنة بازل بأنها تلك الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، وتقوم البنوك الرئيسية حالياً بتخصيص ما نسبته 20% أو أكثر من رأسمالها الذاتي لمواجهة مخاطر التشغيل.²

وما زال العمل على مخاطر التشغيل يعتبر في مرحله التطويرية، وقد تم تحديد ثلاثة أساليب مختلفة لتغطية مخاطر التشغيل وهذه الأساليب هي:

أ- أسلوب المؤشر الأساسي The Basic Indicator Approach (BI)

وفقاً لهذه الطريقة يتوجب على البنك الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل يساوي نسبة مئوية ثابتة ألفا (α) من متوسط إجمالي الدخل لأخر ثلاث سنوات الأخيرة التي حقق فيها البنك ربحاً إجمالياً، ولقد حددت لجنة بازل نسبة ألفا بـ 15% وهي تمثل الحد الأدنى وهذه النسبة أعدت بناء على تجربة الأعضاء في لجنة بازل.

وتم تحديد متطلبات راس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية وفقاً للمعدلة التالية: K^3

*KBIA=the capital charge under the basic indicator Approach

GI= annual gross income, where positive, over the previous three years.

N=number of the previous three years for which gross income is positive.

$\alpha=15\%$, which is set by the committee.



تمثل مجموع الدخل لعدد السنوات.

ب - أسلوب المؤشر النمطي Standardized Approach

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل البنكي وحسب الخدمات البنكية كما يمكن حساب متطلبات كفاية رأس المال كحاصل ضرب المؤشر الخاص لكل خدمة في معامل خاص برأس المال بيتا (β).

جدول رقم (5): تحديد متطلبات رأس المال وفق معامل بيتا (β).

خط الأعمال	معاملات Beta
تمويل الشركات	β_1
التجارة والمبيعات	β_2
اعمال التجزئة البنكي	β_3
الاعمال التجارية البنكية	β_4
المدفوعات والتسويات	β_5
خدمات الوكالة	β_6
ادارة الاصول	β_7
خدمات السمسرة واعمال الوساطة	β_8

Source: Basell Committee, Revised framework, 2004, p144

وتم تحديد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية وفقا لأسلوب النمطي وفقا للمعادلة التالية: K^1

مثال توضيحي تحديد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية

الخدمة	بيتا	إجمالي البنكية			متطلبات رأس المال		
السنوات		2003	2004	2005	2003	2004	2005
تمويل الشركات	%18	250	300	200	45	54	36
التداول والائتمان	%18	100	-70	-80	18	-12.6	-14.4
خدمات التجزئة	%12	500	200	-300	60	24	-36

*: K_{TSA}=the capital charge under the Standardized Approach

=annual gross income in a given year, as defined above in the Basic Indicator Approach, for each GI_{1...8X} of the eight business lines.

=a fixed percentage, set by the Committee, relating the level of required capital to the level of the gross β_{1-8} income for each of the business lines



60	45	60	300	300	400	15%	خدمات التجارية
54	63	54	300	350	300	18%	المدفوعات والتسويات
6.75	7.5	11.25	45	50	75	15%	خدمات الوكالة
-2.4	12	6	-20	-100	50	12%	ادارة الاصول
9.6	-12	18	80	100	150	12%	الوساطة المالية
113.55	180.9	272.25	525	1130	1825		المتوسط

المصدر: احمد حسن، تطبيق بازل 2 في الجهاز البنكي الفلسطيني، معهد الدراسات المالية والبنكية، فلسطين، ص96.

ج - أسلوب القياس المتقدمة Advanced Measurement Approach

وفقا لهذا الأسلوب فان متطلبات رأس المال القانوني يساوي المخاطر المتولد عن النظام الداخلي للبنك لقياس مخاطر التشغيل، باستخدام المعايير الكمية والنوعية المتقدمة، ويخضع استخدام أساليب القياس المتقدمة للموافقة الرقابية.

ثانيا: المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال Supervisory Review of Capital

يقصد من عملية المراجعة الرقابية في الاتفاق الجديد ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك لمواجهة المخاطر في أعمالها، ولكنه أيضا يشجع البنوك على استخدام أفضل أساليب إدارة المخاطر.

وتدرك اللجنة العلاقة القائمة بين قيمة رأس المال التي يحتفظ بها البنك لمواجهة مخاطره، وقوة وفعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية بالبنك. ومع ذلك فإنه لا ينبغي النظر إلى زيادة رأس المال باعتبارها الخيار الوحيد لعلاج المخاطر المتزايدة التي تواجه البنك، بل توجد وسائل أخرى يجب النظر فيها أيضا للتعامل مع المخاطر مثل (تقوية إدارة المخاطر، ودعم وتقوية مستويات المخصصات والاحتياطيات، وتحسين الضوابط الداخلية).

وقامت اللجنة كذلك بتحديد أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية وقد جاءت كما يلي:¹

المبدأ الأول: يجب أن تكون لدى المصارف عملية تقييم لشمولية وكفاية رأس المال، وذلك بالعلاقة مع بنية مخاطرها، وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها:

يجب على البنوك أن تحتفظ بكفاية رأس المال، تتناسب مع المخاطر المحتملة والبيئة الحالية للعمليات بمعنى أنه عند تقدير مدى كفاية رأس المال، لابد تأخذ إدارة البنك في اعتبارها المرحلة المعنية من دورة الأعمال التي يعمل فيها البنك. وتتنبأ بالأحداث أو التغيرات المحتملة في ظروف



السوق والتي لا يمكن أن تكون لها أثر عكسي على البنك. ويمكن أن نورد ملامح الخمسة الرئيسية للعملية وهي كما يلي:

- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا
- التقييم السليم لرأس المال
- التقييم الشامل للمخاطر
- الرقابة والتقارير

- المراجعة من جانب الرقابة الداخلية

المبدأ الثاني: يشدد هذا المبدأ على ضرورة أن يقوم المراقبون بتقييم ومراجعة التقييمات الداخلية للمصارف الخاصة بكفاية رأس المال واستراتيجيات رأس المال، ونوعية رأس المال الموجود في حيازتها، وكذلك قدرة المصارف على مراقبة والتأكد من الالتزام بالنسبة لرأس المال.

ويجب أن يقوم المراقبون بإجراءات رقابية مناسبة، إذا لم يكن هناك قبول لنتائج هذه العملية ويجب أن يتم اخذ طبيعة أنشطة وحجم ودرجة تطور كل بنك عند القيام بعملية المراجعة¹.

المبدأ الثالث: يجب على جهات الرقابة البنكية أن تتوقع من المصارف أن تعمل بمستويات رسملة أعلى من الحدود الدنيا لرأس المال القانوني، وأن تكون لهم الصلاحية لإلزام المصارف على الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحد الأدنى.

حيث أن الأعمال البنكية قد تفرض تغيرا في نوعية وحجم الأنشطة والمخاطر التي يتعرض لها البنك، وانعكاساتها على متطلبات رأس مال البنك.

وأيضا قد يبدو مكلفا للبنوك زيادة رأس المال في الحالات العاجلة، وخصوصا عند عدم ملائمة ظروف السوق لتمويل الزيادة المطلوبة، وهنا يجب أن يقوم المراقبون بآتاحة عدد من الخيارات للإلزام بكفاية رأس المال للبنوك وتتضمن هذه الخيارات ما يلي:

- إلزام البنوك بالالتزام بنسبة معينة تفوق 8% .
- وضع نسب مستهدفة خاصة بالبنك، حسب حجم مخاطره و قدرة إدارة المخاطر الخاصة به، بما لا يقل عن 8%.
- تقييم المراحل الخاصة بأهداف البنك.

المبدأ الرابع: يجب أن يسعى المراقبون للتدخل في مرحلة مبكرة، لمنع هبوط رأس المال إلى ما دون الحدود الدنيا المطلوبة لمواجهة المخاطر المعرض لها البنك. وأن يقوم المراقبون بإلزام المصارف باتخاذ إجراءات إصلاحية سريعة لعلاج ذلك، تساعد على تعديل رأس المال للبنك.



ويقوم المراقبون بتحديد الخطوات يجب إتباعها في حالة انخفاض واقترب مستوى رأس المال إلى الحد الأدنى، وعلى سبيل المثال فإنه كنقطة بداية، يقوم المراقبون بإلزام البنوك بتشكيل خطة إصلاحية لرأس المال وجدول زمني لها .

ويجب على المراقبون أيضا بالبحث لمعرفة ما إذا كان انخفاض رأس المال يعتبر مؤشر الوجود مشاكل مثل ضعف الإدارة، والتي تستلزم إجراءات إصلاحية لها.

ثالثا: انضباط السوق Market Discipline

يقصد بانضباط السوق العمل على تحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وفعال للمحافظة على قواعد رأسمالية قوية ولتعزيز إمكانيتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر.¹

ويتم هذا عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية عند البنوك، وكذا إعطاء للمراقبين الصلاحية الكاملة لطلب من البنوك الإفصاح على جميع المعلومات المتعلقة بالنقارير الدورية بصفة دقيقة وواضحة، لتستخدم كأساس لعملية انضباط السوق

الخلاصة :

تبين لنا من خلال ما سبق أن أهمية تطبيق مقررات بازل جاءت تماشيا مع أفضل الممارسات البنكية والرقابية الدولية، وذلك بالحفاظ على برامج المؤسسات البنكية، حيث تعزز وتضمن جودة إدارة المخاطر بالبنوك، كما تؤكد وجود مستويات كافية ومناسبة من رأس المال. تتناسب مع حجم ونوعية المخاطر إلى جانب توفير بيئة تكنولوجية متقدمة، مما يساعد على تحقيق الأهداف المهمة التي تعمل البنوك على تحقيقها مثل ضمان سلامة واستقرار وفعالية الجهاز البنكي، وزيادة القدرة التنافسية إقليميا وعالمياً، وتقليل من حدة المخاطر.

الهوامش والمراجع :

1- محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة، واقع وآفاق تطبيقات لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 21/19/ديسمبر 2001، الدوحة، قطر، ص 9.

2- عبد المجيد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص 79.

3- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، جامعة ورقلة، بدون سنة، ص 2.



4- مجموعة الدول العشرة: (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية،).

5- بنك التسويات الدولية: هو منظمة دولية تنظم وترعى التعاون النقدي والمالي وتقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم، بدأ نشاطها في مدينة بازل بسويسرا في 17/05/1930م، ويعتبر بذلك أقدم منظمة مالية دولية في العالم .

6 http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t=13163 - محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، مرجع سابق، ص.9

7- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص ص2-3

8- Philippe GarsUault et Stéphane PRIAMI :LABANQUE FONCTIONNEMENT et stratégies ,Ed,ECONOMICA ,paris ,1995,p 1

9- دريس رشيد، الجهاز المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد15، جامعة الجزائر، 2006، ص136 .

10- منشورات اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العربي ومقومات نجاحه، بيروت، 2001، ص64 .

11- خليل الشماخ، مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال واثرها على الدول العربية، اتحاد المصارف العربية، 1990، بيروت، ص.10

12- ميرفت على أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير الدولية "بازل2"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، مذكرة غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص31.

13- المرجع السابق، ص.31

14-Basel Committee ,International Convergence of capital Measurement ;capital Standards,july1988,updated to april 1998,pp5-6.

15 - سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 5.

16- محمود عبد العزيز محمود، معدل كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل، معهد الدراسات البنكية، القاهرة، مصر، 1999، ص16.

17- ميرفت على أبو كمال، مرجع سابق، ص.33

18-Basel Committee on Banking Supervisions BASEL II,international convergence of Capital Measurement ,capital standards , A Revised framework4,part2,june200,p16.

19- سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.6

20- عبد الفتاح احمد، مقررات لجنة بازل بخصوص رأس المال والإجراءات التنفيذية، البنك المركزي الأردني، اتحاد المصارف العربية، 1993 ، ص55.

21- احمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص.:117

22- SAP Group Agency ,Building A Business Case For Basel2,Germany,working papers ,2005 ,p8 .www.sap.com /.../baselii/whitepaper.... - Royaume-Uni

23- حشاد نبيل، دليلك إلى بازل2،(المضمون الأهمية الأبعاد)، اتحاد المصارف العربية، الجزء الأول، بيروت، لبنان، 2004، ص ص30-31.



- 24- ميرفت على أبو كمال، مرجع سابق، ص:42.
- 25- الكراسنة ابراهيم، *اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر*، صندوق النقد العربي، معهد السياسات العربية أبو ظبي ، 2006، ص.37
- 26- ميرفت على أبو كمال، مرجع سابق، ص.81
- 27- Basel committee ,principle for the Management of Credit Risk ,SEP2000 ,P:5
www.bis.org/publ/bcbs75.pdf
- 28 - ميرفت على أبو كمال، مرجع سابق، ص.115.
- 29- احمد حبيب، خان طارق الله، مرجع سابق، ص ص112- 114.
- 30-Jim Rich & Cueto Tange , Credit Risk Measurement ,A Portfolio view , working papers,2003,p4
- 31- احمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص.124.
- 32- سنقرط سامر، *قرارات جديدة للجنة بازل لراس المال البنوك*، العدد الرابع المجلد 22، الاردن، 2003، ص.63
- 33-Basel II Committee ,Revised framework ,the first pillar,Credit Risk IRB approach ,june2004,p144. www.bis.com,
- 34-Basel II Committee,Revised framework,p:144. www.bis.com.
- 35-Basel Committee on Banking Supervision,pillar2(Supervisory Review Process) ,Supporting Document to the new Basel Capital Accord ,January 2001 ,p3
www.bis.org/publ/bcbsca0.
- 36- Basel Committee on Banking Supervision,p8.
- 37- نبيل حشاد، مرجع سابق، ص.338.

_____ مقررات لجنة بازل (ا. ا): قراءة لمختلف الجوانب الأساسية

